

استعراض الآليات الجديدة والاستعداد لموسم الأمطار

المكراد: مشروع قانون إنشاء قوة الإطفاء الجديد يعزز الأمن المجتمعي

ينعم المواطنون والمقيمون بموسم أمطار آمن.

وتابع أنه تم تدشين وتطوير كراج وورش صيانة ومعدات الآليات الإطفاء، فهو فخر أنه يكون لديهم كراج وورش صيانة ومهندسين مدنيين وعسكريين يعملون في هذه الورشة لضمان سلامة الآليات والمعدات سواء في حالة السلم أو الحرب، فتمنح معتمدين على كوادرنا البشرية وخبراتهم بحيث يضمنون أن الآليات تعمل بشكل مستمر ولا يوجد أي خلل في تجهيزاتها، وأصبحت تضاهي السيارات التي يأتون بها من الخارج، مما نتج عنه توفير المال العام من خلال التأهيل وإعادة تصنيع بعض الآليات التي خارج الخدمة، لافتاً إلى أن ورشة الإطفاء باستطاعتها استقبال 810 آليات مختلفة الأنواع وموزعة وعمل الصيانة والإصلاحات اللازمة وهو ما يوفر على الميزانية العامة للدولة.

وعبر الفريق المكراد عن فخره واعتزازه بالعملين في هذه الورشة من عسكريين ومدنيين نظراً لجهودهم المخلصة التي بذلوها وعكست مدى المستوى العالي الذي تم تحقيقه خلال فترة وجيزة لكي تصبح الورشة بمستوى متكامل. وكشف عن موافقة المجلس البلدي على تخصيص نادي للإطفاء في منطقة المسيلة، متوجهاً بالشكر الجزيل إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على أوامره السامية بتخصيص أرض كبيرة في مكان متميز لأبناءه من منتسبي الإطفاء، وكذلك توجه بالشكر إلى المجلس البلدي على اعتماد النادي، مؤكداً أنه سيكون متاح لجميع منتسبي رجال الإطفاء من أفراد وضباط تقديراً لما يقومون به من جهد في حماية الأرواح والممتلكات وأداء عملهم على خير ما يكون.



بعض معدات الإنقاذ البحري المعروضة



تجهيز الآليات والمعدات

آليات جديدة لهذا العام يمكنها الدخول في تجمعات المياه حتى عمق مترين وهي مزودة بمعدات للإنقاذ ونش لسحب السيارات العالقة إضافة إلى زوارق محمولة ومقطورة ومضخات لسحب المياه لكي

بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، حيث اعتادت الإدارة قبل بداية كل موسم أمطار في كل عام التأكد من جاهزية آلياتها ومعداتنا ومراكزها وأفرادها لأي طارئ. وأوضح أنه تم توفير

تحت مظلة واحدة لضمان القيام بالمهام المطلوبة حال هطول أمطار غزيرة. وأكد الفريق خالد المكراد جهوزية جميع مراكز الإطفاء للتعامل مع أي حوادث وبلاغات خلال موسم الأمطار القادم



الوزير أنس الصالح أثناء الجولة



بعض الآليات المعروضة

ما يكون وستصل المضخات الجديدة خلال أسبوعين، كل هذا استعداد الإطفاء بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية لكي يكون موسم أمطار آمن للتعامل مع أي حوادث وبلاغات للمواطنين والمقيمين، فنحن نعمل

والحد من الحرائق التي تنتج عن إهمال أو مخالفات يمكن تجاوزها بتطبيق الاشتراطات الوقائية، مؤكداً أن القانون الجديد يعد مكسباً كبيراً للدولة بشكل عام ولجميع منتسبي الإطفاء بشكل خاص لتحقيق

الامن المجتمعي الذي ننشده. وبشأن موسم الأمطار، قال المكراد إن الإدارة العامة للإطفاء حرصت على توفير كل ما يلزم من معدات واليات وتزويد كل المراكز بما تحتاج إليه لكي تقوم بدورها على أفضل

دشنت الإدارة العامة للإطفاء أسس وورش صيانة الآليات والمعدات القديمة الخارجة عن الخدمة والعمل على إعادة تصنيعها بهدف توفير المال العام. وأكد مدير عام الإدارة العامة للإطفاء الفريق خالد المكراد أن مشروع قانون إنشاء قوة الإطفاء الجديد الذي اعتمده مجلس الوزراء مؤخراً وجر عرضه على مجلس الأمة، هو قانون لتعزيز الأمن المجتمعي وبما يحقق الأهداف المرجوة وحماية الأرواح والممتلكات العامة.

وأوضح المكراد، على هامش استعراض آليات الإطفاء الجديدة والاستعداد لموسم الأمطار بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح والجهات الحكومية المعنية مع حوادث الأمطار صباح أمس في مركز الإسناد، أن القانون بصيغته الجديد لا توجد فيه عقوبة السجن أو الحبس أو المخاطبات العسكرية أو تقليص حقوق الإطفائين في السفر أو الزواج، نافية أن يكون القانون يحجب حق رجال الإطفاء في الانتخاب أو المشاركة في التصويت بالانتخابات النيابية والبلدية وغيرها، لافتاً إلى أن هذه الحقوق قائمة ومستمرة وفق القانون الذي سيعتمد من قبل نواب مجلس الأمة، مجدداً التأكيد على أن القانون لتعزيز الأمن المجتمعي ضد المخالفات الكبيرة التي تقع فيها البلاد.

وقال: إن القانون الجديد منح حق الضبطية القضائية لرجال الإطفاء ورفع من العقوبات التي تقر على المخالفين للاشتراطات الوقائية لتصل العقوبات المالية على المخالفين من 5000 إلى 50 ألف دينار وكذلك الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة، مشيراً إلى أن كل ذلك يصب في إطار تحقيق الأمن المجتمعي

خلال افتتاح معرض الأسر الفلسطينية

الخران: القضية الفلسطينية ستظل قضية العرب الأولى



الوزير سعد الخراز خلال افتتاح المعرض



جانب من معروضات معرض الأسر الفلسطينية

الذي تشترك فيه 26 أسرة منتجة ويقام برعاية جامعة الدول العربية بهدف إلى تمكين الأسر المنتجة اقتصادياً واجتماعياً والتعريف بالمنتجات الفلسطينية وفتح المجال لتسويقها ومعالجة قضية الفقر ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن الشعب الفلسطيني لا ينسى أبداً دعم الكويت وشعبها للقضية الفلسطينية منذ عام 1948 حتى يومنا هذا، مشيداً في هذا الصدد بعمق العلاقات الثنائية بين البلدين.

الاجتماع العربي بحضور الأشقاء الفلسطينيين داعياً المولى عز وجل أن يعجل بحل قضية فلسطين الشقيقة لتتعمق بالاستقرار وينعم مواطنوها بالعيش الكريم. من جانبه أعرب وزير التنمية الاجتماعية الفلسطيني أحمد مجدلاوي في كلمة ممانلة عن شكره للكويت ولسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بإقامة معرض الأسر الفلسطينية المنتجة تشجيعاً لهذه الأسر على الإنتاج وتسويق منتجاتها. وذكر مجدلاوي أن هذا المعرض

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الكويتي سعد الخراز أمس الثلاثاء أن معرض الأسر الفلسطينية المنتجة الذي انطلق في الكويت يأتي تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة وتشجيعاً للأسر على العمل والإنتاج. جاء ذلك في كلمة للوزير الخراز القاهما خلال افتتاح المعرض الذي يأتي على هامش فعاليات الدورة الـ 73 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب التي تستضيفها الكويت. وأضاف الخراز أن هذا المعرض يسهم كذلك في تحقيق الهدف الأول والثامن والعاشر من أهداف التنمية المستدامة التي تشير إلى أهمية القضاء على الفقر والتكافؤ في تضافر جهود جميع أعضاء مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. وشدد على أن «القضية الفلسطينية مستظلة قضية العرب الأولى مستذكراً بعض كلمات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في هذا الشأن الذي أكد على «أن العالم لن يشهد الاستقرار المرجو إلا بعد حل القضية الفلسطينية». وأعرب عن سعادته بهذا

أكد ضرورة وجود استراتيجية للإعلام التربوي ونشر الوعي

وزير التربية: تطوير المناهج الدراسية وفق الأسس العلمية



د. حامد العازمي خلال اجتماعه مع الوكلاء المساعدين

في الوزارة على جهودهم المستمرة التي برزت آثارها الإيجابية في بداية العام الدراسي الحالي متمنياً استكمال الاستعداد للفصل الدراسي الثاني بنفس الفعالية واللقاء.

الإسكانية المستقبلية مثل المطامح وغيرها من المناطق. وأكد متابعة العقود التي تقوم بها الوزارة التربوية والانتهاج منها بأسرع وقت ضماناً لسرعة العمل والإنجاز. وتوجه بالشكر إلى العاملين

وبين أن خطة الوزارة الإنشائية (2021/2024 - 2025) تتضمن هدم وبناء عدد من المدارس وإنشاء أخرى في المناطق الحالية، لافتاً إلى إنشاء مدارس جديدة في المشاريع

وأكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي أمس الثلاثاء ضرورة وجود استراتيجية للإعلام التربوي للوزارة بهدف المساعدة في نشر الوعي التربوي التعليمي وإبراز جهود الكويت في مجال التعليم ومكافحة ما يحدث من مستجدات أو أزمات. ودعا العازمي في كلمة خلال اجتماعه مع الوكلاء المساعدين في وزارة التربية إلى تطوير المناهج الدراسية وفق الأسس العلمية ووضع تصور حول عملية التطوير، مشيراً في الوقت ذاته إلى أهمية اللغة العربية وتربيتها. ولفت إلى أهمية تسكين الوظائف الشاغرة في جميع قطاعات الوزارة والبت سريعاً في كل التظلمات فيما يخص الترقيات أو المناقصات أو الاستحقاقات المالية ضماناً لحقوق جميع العاملين باعتبارها حقوقاً يضمنها القانون وتؤكد عليها وزارة. واطلع الوزير خلال الاجتماع على جهوزية الوزارة لفتح مدارس جديدة خلال الأعوام المقبلة في المناطق الجديدة، إذ طلب تشكيل لجنة لوضع تصور شامل يوضح الإجراءات المطلوبة.

كلية الحقوق نظمت ندوة لمناقشة «قانون المحاماة الجديد»

مجلس الأمة من مزاوله مهنة المحاماة مطالباً ببرد القانون بمرسوم مسيب وإن لم يحدث هذا فسوف يلجأ إلى المحكمة الدستورية.

من ناحيته فقد أوضح الأستاذ المشارك للقانون الجنائي للأعمال التجارية بكلية الحقوق د. حسين بو عري أن القانون به مكاسب كثيرة ولكن المادة محل النزاع هي المادة 12 التي تنص على حظر مزاوله مهنة المحاماة للنواب ولأستاذة القانون، موضحاً أن المادة لم تنقح في المجلس وأن هناك حكم من المحكمة الدستورية عام 2006 يؤكد بأن الأثر الرجعي للقانون لا يمكن أن يمس المبرع النطاق الذي يعدل فيه المشرع من مراكز قانونية قد اكتسبت حلقاتها وهذا الحكم يقطع بعدم جواز المس بمهنة المحاماة سواء لأعضاء مجلس الأمة أو لأستاذة القانون.



المندوبون خلال الندوة

الواحدة أصبحت تشهد مناقشة 10 قوانين وترسل التقارير قبل 16 ساعة من الجلسة على الرغم أن اللائحة تنص على أن تصل التقارير قبل 24 ساعة، مؤكداً بأن هناك خلل حقيقي في صناعة التشريعات. واستغرب الملا مما تضمنه القانون من منع لنواب

وعددهم 12 قانوني واللجنة التشريعية التي يفترض بها أن يكون جميع أعضائها قانونيين لا يوجد بها سوى قانوني واحد فقط على الأقل والباقي ليسوا قانونيين. وتحدث د. الملا عن عملية تزاحم التشريعات في مجلس الأمة موضحاً أن الجلسة

هيئة التدريس على هذه الندوة كونها تخص موضوع غاية بالأهمية على حد وصفه. وذكر د. الملا أن هناك تشريعات من مجلس الأمة لا تنقسم بالجودة مع أن الفصل التشريعي الخامس عشر الحالي يعد أكثر فصل تشريعي تضمنت أعضاء قانونيين

تحت رعاية عميد كلية الحقوق بجامعة الكويت الأستاذ الدكتور فايز الظفيري نظمت كلية الحقوق ندوة لمناقشة «قانون المحاماة الجديد» بحضور نائب مجلس الأمة الدكتور بدر الملا. وأستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق د. فواز الجدي، والإستاذ المشارك للقانون الجنائي للأعمال التجارية بكلية الحقوق د. حسين بو عري، والمحامي حسين العبدالله، وأمين سر جمعية المحامين عدنان أبيل، وأدار الندوة عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت د. محمد العمري، وذلك في مسرح أ. د. عثمان عبدالمجيد بكلية الحقوق بالحرم الجامعي - الشويخ. وأثنى النائب د. بدر الملا على عميد كلية الحقوق أ. د. فايز الظفيري والسادة أعضاء